

الفساد السياسي والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية

Political corruption and the challenges faced by official institutions

ا.م.د. عواطف علي خريسان

Ph.D. Assistant Professor. Awatif Ali khresian

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع

awatifali878@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص :

يعد الفساد السياسي من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الحكومية في معظم دول العالم، حيث يؤدي إلى تدهور الاقتصاد وتفشي الفقر والظلم الاجتماعي، إلى جانب ضعف الثقة بين المواطنين والحكومات، مما يؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن أجل مواجهة هذه المشكلة، تواجه المؤسسات الحكومية العديد من التحديات التي تتطلب تبني إجراءات فعالة وإصلاحات جذرية، لضمان نزاهة العملية الحكومية وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة الفساد السياسي والأسباب التي ينشأ عنها، ومن ثم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية في مجال مكافحة الفساد، وبعض الإجراءات والسياسات التي يمكن اتخاذها لتعزيز نزاهة الحكومة والمؤسسات الحكومية، وتعد هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة في فهم آثار الفساد السياسي على المجتمعات، وتحديد الإجراءات اللازمة لمكافحته، وبالتالي تعزيز النزاهة والشفافية في عمل المؤسسات الحكومية، وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد السياسي، الأسباب، التحديات، الحلول

Abstract:

Political corruption is one of the most important problems facing government institutions in most countries of the world, as it leads to the deterioration of the

economy and the spread of poverty and social injustice, in addition to weak trust between citizens and governments, which greatly affects political and social stability, In order to face this problem, government institutions face many challenges that require the adoption of effective procedures and radical reforms, to ensure the integrity of the government process and to achieve justice and equality among citizens.

This study aims to analyze the nature of political corruption and the causes that arise from it, and then shed light on the challenges facing government institutions in the field of combating corruption, and some measures and policies that can be taken to enhance the integrity of government and government institutions.

This study is of great importance in understanding the effects of political corruption on societies, and determining the necessary measures to combat it, thus enhancing integrity and transparency in the work of government institutions, and achieving sustainable development and social justice in society.

key words : Corruption, political corruption, causes , challenges, solutions.

المقدمة :

يعتبر الفساد السياسي من اكبر التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية في مجتمعاتنا اليوم، فهو يمثل آفة تهدد استقرار الدول وتميبتها الاقتصادية والاجتماعية ويشكل عائقا امام تحقيق التقدم والعدالة ، فالفساد السياسي يشير إلى سوء استخدام السلطة السياسية من قبل الحكام والمسؤولين الحكوميين لتحقيق مكاسب شخصية أو جماعية غير قانونية أو غير أخلاقية، و يشمل هذا الفساد الرشوة، والابتزاز، والتلاعب في العمليات الانتخابية، واختلاس الأموال العامة، وتجاوز الصلاحيات، وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية التي تؤثر سلبًا على مؤسسات الدولة وتقوض ثقة المواطنين في النظام السياسي، و تواجه المؤسسات الحكومية العديد من التحديات في مكافحة الفساد السياسي. أحد هذه التحديات هو ضعف التشريعات ونقص الإجراءات القانونية الفعالة التي تحد من الممارسات الفاسدة وتعاقب عليها، فقد يكون هناك تشريعات موجودة، إلا أن ضعف تطبيقها والتعاون المحدود بين الأجهزة القضائية والشرطة والمؤسسات الرقابية يجعل من الصعب محاسبة المسؤولين عن الفساد، اضافة الى ذلك تعاني المؤسسات الرسمية من قلة الشفافية ونقص الحوكمة الرشيدة، مما يسهم في زيادة فرص وقوع الفساد، إذا كانت العمليات الإدارية غير شفافة وغير قابلة للرقابة، فإن هذا يتيح فرصًا للفساد والاحتيال، كما يعتبر ضعف ثقافة النزاهة والأخلاق في المؤسسات الرسمية تحديًا كبيرًا إذا لم يكن هناك توعية كافية حول أخلاقيات العمل

العام والتزام بمبادئ النزاهة والشفافية، فإن المسؤولين قد يكونون أكثر عرضة للإغراءات المالية والمصالح الشخصية على حساب الصالح العام وهذا ما يعرض المؤسسات الرسمية لضغوط سياسية واجتماعية تعيق جهود مكافحة الفساد.

أولاً : مشكلة البحث : طرح البحث مجموعة من التساؤلات وهي :

- ما هي أنواع الفساد المنتشرة في المؤسسات الحكومية ؟
- ما الأسباب الرئيسية التي تسهم في انتشار الفساد السياسي في المؤسسات الحكومية ؟
- ما هي التأثيرات السلبية التي يتركها الفساد السياسي على الأداء الحكومي وثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية ؟
- ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية في مكافحة الفساد السياسي ؟
- ما هي الحلول المقترحة لمواجهة الفساد السياسي ؟

ثانياً: اهداف البحث

- تحديد مفهوم الفساد السياسي
- تحديد أسباب الفساد السياسي وأنواعه
- تحديد التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية في مكافحة الفساد
- التوصل الى الحلول المقترحة لمكافحة الفساد السياسي

ثالثاً: أهمية البحث

- يعتبر موضوع الفساد السياسي والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية من المواضيع الهامة جداً وذات الأهمية الكبيرة في المجتمعات المعاصرة، وذلك للأسباب التالية:
- 1- يهدد الفساد المؤسسات الحكومية: يؤثر الفساد على عمل المؤسسات الحكومية بطرق عديدة، فهو يؤدي إلى تدهور الثقة في الحكومة والمؤسسات الحكومية والتي تمثل عمود الدولة، وتدني جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية.
 - 2- يؤثر الفساد على الاقتصاد: يؤدي الفساد إلى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي، حيث يقلل من جاذبية الاستثمار ويؤدي إلى تشويه السمعة الدولية للبلاد.

3- يهدد الفساد الأمن الوطني: يمكن للفساد أن يؤثر على الأمن الوطني، حيث يتيح للمتورطين في الفساد شراء المعدات العسكرية والتأثير على السياسات الدفاعية.

4- يهدد الفساد حقوق الإنسان: يؤدي الفساد إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل حق الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير.

5- يشكل الفساد تحديًا كبيرًا للحوكمة الرشيدة: يعتبر الفساد تحديًا كبيرًا للحوكمة الرشيدة، حيث يؤثر على الشفافية والمساءلة والعدالة الاجتماعية والقضاء.

لذا، يمكن القول إن موضوع الفساد السياسي والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية يعد موضوعًا هامًا للدراسة والبحث ويمكن أن يساعد على فهم أسباب الفساد وآثاره على المجتمعات المعاصرة.

رابعاً: مقارنة مفاهيمية للفساد السياسي

لغويا وردت كلمة الفساد في معاجم اللغة العربية بمعنى "الفساد نقيض الصلاح فسد ، يفسد ، وفسد فسادا وفسودا فهو فاسد (منظور ، 1993، صفحة 335)" والفساد هو "التلف والعطب والاضطراب والخلل والجذب والقطط (انيس ، 2004، صفحة 688)".

اما موسوعة العلوم الاجتماعية عرفت " الفساد بانه الانحراف عن معيار متوقع من قبل أولئك الذين هم في السلطة لإجل منفعة خاصة ، وبهذا المعنى يعرفه البنك الدولي بانه : إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ، حيث مصطلح إساءة الاستخدام هو جزء من انحراف السلطة عن طريق مجانية المصلحة العامة لتحقيق غاية ذاتية لمتخذ القرار او لغيره ويشمل مفهوم الفساد أي استخدام غير مشروع للسلطة الحكومية وللمهام والادوار والموارد العامة من قبل الموظفين الإداريين او السياسيين وتوجيه استغلالها لمنفعة خاصة للمسؤول او لحزبه او عشيرته او اسرته او أصدقائه او لأي شخص او مجموعة من الأشخاص (ردايدة ، 2016، صفحة 2782)".

ويعرف أستاذ علم الاجتماع "جون بادبولو الفساد السياسي بوصفه المصالح المتبادلة بين النخب السياسية حيث يتم اقحام العلاقات الاجتماعية في ميدان السياسة والإدارة ومختلف المؤسسات فتحصل المحاباة والعشائرية

والزبونية ويشترط باذيولو ضرورة ان تتوافر في هذا السلوك أربعة عناصر هي" (ليمام ، 2011، الصفحات 26-27):

- خرق وانتهاك القواعد والمعايير المشتركة والمصلحة العامة في المجتمع السياسي.
- تبادل غير مشروع بين السوق السياسية (السلطة) والسوق الاقتصادية(المال) والسوق الاجتماعية (القيم).
- منح الثروة للأفراد والجماعات للاحتفاظ بالسلطة والتأثير في عمليات صنع القرارات السياسية والإدارية العليا .
- حصول أرباح ملموسة لأطراف المبادلة وامتيازات مادية او رمزية " .

ويشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالنبذة والسلطة السياسية فهو إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من اجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة او الثروة فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ او من تفضيل معين .

وأيضاً يعدّ الفساد السياسي من أخطر أنماط الفساد لأنه يؤثر بشكل مباشر على العملية السياسية ويعرض نظام الحكم للخطر. فالمسؤولين السياسيين الذين يسيطرون على السلطة في الدولة يمكنهم استغلال هذه السلطة بصورة غير مشروعة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وذلك عن طريق تبادل الرشى أو النفوذ، أو تمرير قوانين ومراسيم تخدم مصالحهم الشخصية ويؤثر الفساد السياسي على المجتمعات بطرق عدة، فهو يعرض مصالح الشعب والمواطنين للخطر ويؤثر على جودة الخدمات الحكومية، ويقلل من فرص التنمية والاستثمار، ويؤدي إلى عدم الثقة بين المواطنين والحكومات، ويعيق نمو الديمقراطية وتفاعل المجتمع المدني.

يشكل الفساد السياسي تهديداً للديمقراطية وسيادة القانون، خاصة في البلدان النامية التي تمر بمراحل انتقالية مثل الدول العربية. ينتج الفساد عنه تداعيات كارثية اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهو ما أدى إلى اندلاع حركات احتجاجية في العديد من الدول العربية في نهاية عام 2010. تهدف هذه الحركات إلى تحدي نظام الاستبداد المتسلط ومحاربة الفساد، واستعادة الأموال والممتلكات المنهوبة، وما زالت معظم هذه الدول تعيش في مرحلة تجديد عقد اجتماعي يعزز مفهوم فصل السلطات ويضمن عدم تكرار الاستبداد والفساد. هذه المرحلة تتطلب مشاركة جميع الأطراف، بما في ذلك المفكرين والخبراء في كل بلد، لصياغة رؤية وطنية

لتشكيل دولة مدنية معاصرة تقوم على أساس المواطنة والحكم الرشيد، وضمان وجود نظام وطني شفاف يحول دون عودة الفساد والإفلات من العقاب للمفسدين. (ابو دية واخرون ، 2014، صفحة 7)".

خامسا: أسباب الفساد السياسي

يعتبر الفساد السياسي ظاهرة مستعصية تعصف بالعديد من الأنظمة السياسية في مختلف أنحاء العالم. وتعود جذوره إلى تفاوت القوانين والممارسات التي تنظم عمل السلطات الحاكمة، ونقشي ثقافة الاحتكار والاستغلال الشخصي للمناصب السياسية. إن أسباب الفساد السياسي تمتد لتشمل عدة جوانب تتفاعل معًا لتؤدي إلى هذه الظاهرة المدمرة ومن هذه الأسباب .

1- الأسباب السياسية

يتمثل ابرز هذه الأسباب بعدم وجود نظام سياسي يعتمد مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل مناسب، وفي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، ينعدم الحافز الذاتي لمحاربة الفساد ويظهر ذلك بوضوح في غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات، وهنا يتعرض الأفراد في هذه الحالة للتهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والاقصاء الوظيفي. بالإضافة إلى ذلك، ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي، و يعزى ذلك إلى انتشار حالات الاستبداد السياسي والدكتاتورية في العديد من البلدان، مما يسهم بشكل مباشر في نقشي هذه الظاهرة. ونتيجة لذلك، يفتقد النظام السياسي أو المؤسسة السياسية شرعيتها في ممارسة السلطة، وتصبح قراراتها متسلطة وتخلو من الشفافية وحرية مؤسسات المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، تتسع رقعة الفساد وتزداد درجته في ظل عدم استقلالية القضاء. يرتبط ذلك أيضًا بمبدأ فصل السلطات. ففي البلدان المتقدمة والديمقراطية، يتمتع القضاء بالاستقلالية عن النظام السياسي، مما يمنح الحكومة أو النظام السياسي فعالية أوسع في تحقيق الحكم الصالح والرشيد. وتعتبر السلطة الرادعة أحد أهم عناصر عمل السلطة القضائية، حيث تلعب دورًا هامًا في نشر العدل والمساواة بين أفراد المجتمع. (عبد الحسن ، 2007، صفحة 80)"

2- الأسباب الاقتصادية

يؤدي ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية وعدم التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع، وانخفاض الرواتب والأجور في ظل ارتفاع الأسعار، وانتشار الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية فرص

التوظيف، وسوء التخطيط باستخدام الموارد إلى تشجيع انتشار ظاهرة منح الرشوة للمسؤولين لتجاوز القواعد والنظم والإجراءات العامة والمساءلة، وانتهاك القوانين والأنظمة والقواعد والتعليمات المالية النافذة التي تنظم سير النشاط الإداري والمالي في المؤسسات الإدارية، وتشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية، والاسراف في استخدام المال العام. كل هذه العوامل تساهم في انتشار الفساد الإداري والمالي. ومن جهة أخرى، يؤدي تضخم الجهاز الحكومي وهيمنة أجهزة الدولة على النشاط الاقتصادي، وحرص أجهزة الدولة على حماية النظام والإبقاء عليه، إلى ضعف الإطار المؤسسي لممارسة العمل في داخل النظام السياسي. ويؤدي هذا الوضع بطبيعة الحال إلى انتشار الفساد وتشويه السياسات والقرارات الاقتصادية، سواء كان ذلك من خلال عقد الصفقات للتسليح أو اتفاقات النفط، بالإضافة إلى تدخل السلطة في توجيه الانتماء من المصارف لحلفائها من رجال الأعمال. ويرتبط هذا أيضًا بتدني معدلات الاستثمار المجدي، مما يؤثر سلبًا على عملية التنمية. (علوان و عادل، 2014، الصفحات 6-7).

3- الأسباب الاجتماعية والثقافية

وهي الأسباب التي تفرزها العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع والتي تهيئ المناخ المناسب لنمو وانتشار ظاهرة الفساد من خلال قبول افراد المجتمع لأعمال المحسوبية والرشوة واستغلال النفوذ والتهرب الضريبي والاختلاس وتبييض الأموال، إضافة الى ان المسؤولين الحكوميين غالبا ما يميلون لتفضيل أقاربهم واصدقائهم لتوظيفهم في مناصب عليا في الدولة يستطيعون من خلالها تحقيق مكاسب خاصة ومزايا غير شرعية مما يؤدي الى نمو الفساد في المجتمع.

يسهم الفساد " بإعادة تشكيل المشهد الاجتماعي ببعديه الإنساني والقيمي إذ إن ظهور الفساد في المجتمع واستشرائه واتساع نطاق مجال العناصر الفاسدة وكسبها للمنافع من جراء الممارسات المنحرفة يعمل على تشجيع العناصر المتورطة بالفساد ، مما يؤدي الى انتشار القيم غير الاخلاقية والانحلال الخلقي وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسيلة ،مما يؤدي الى شعور الأغلبية بالظلم وعدم العدالة مما يؤدي الى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع ، ويفقد القانون هيئته ويفلت الفاسدون من العقاب وهذا ما يخلق الشك وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية بالنسبة لأولئك الذين يلتمسون الوصول الى العدالة ، لاسيما الفقراء والمحرومين (السيد، 2004، صفحة 200)"

4- أسباب شخصية

وهي مرتبطة "بشخصية الفرد وميوله ومستواه الثقافي ومستوى تعليميه ونظرته للمشروعية (محمد، 2019، صفحة 302)"، والفساد بكل انواعه قد ينجم عن عدة عوامل داخلية تكمن في الفرد نفسه. وعادةً ما تتجذر تلك

العوامل في القيم والمعتقدات والمبادئ التي يتمسك بها الفرد ويحاول تطبيقها في حياته، وبالتالي يُمكن اعتبار العوامل القيمية هي الدافع الرئيسي وراء حدوث الفساد الإداري، ويشير هذا السبب القيمي إلى أن انهيار النظام القيمي للفرد أو الأفراد، دون وجود بديل فعال لتوجيه السلوكيات، وقد يلعب ضعف أو فقدان الأطر القيمية السابقة للفرد أو الأفراد دورًا في تشجيع ظهور حالات الفساد الإداري، حيث يتم استبدالها بأطر قيمية ضعيفة وغير قوية، وترتبط هذه العوامل أيضًا بأخلاق الموظفين وميولهم واتجاهاتهم ومستوى ثقافتهم وتعليمهم، فضلاً عن نظرتهم لمشروعية أو عدم مشروعية استغلال السلطة.

سادسا: أنواع الفساد السياسي

يعد الفساد السياسي احد اهم المشاكل التي تواجه العالم اليوم، ويتعلق الامر بالاستغلال غير الأخلاقي للسلطة السياسية من قبل المسؤولين والقادة الحكوميين لتحقيق مصالح شخصية او جماعية ويتضمن الفساد السياسي عدة اشكال وهي :

- " الرشوة : وهو قيام الموظفين المسؤولين في الحكومة والقطاع العام بقبول أموال من جهات أخرى لتسهيل عقد الصفقات والأمور لرجال الاعمال والشركات .
- المحسوبية: أي تقديم خدمة لشخص او جهة دون ان يكون مستحقا لها.
- المحاباة : أي تفضيل جهة على جهة أخرى في الخدمة للحصول على مصالح معينة دون ان تكون مستحقة لهذه الخدمة .
- الوساطة : أي التدخل لصالح شخص او جماعة مخالفة لقواعد العمل والكفاءة .
- وضع اليد على المال العام : أي التصرف بأموال الدولة واستخدامها تحت حجج وذرائع شتى.
- الابتزاز: وهو الحصول على أموال من طرف ما مقابل تقديم خدمة له".

(الشعبي ، 2004، الصفحات 717-718)

سابعا: التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد

تعتبر مكافحة الفساد أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها مؤسسات الدولة في جميع أنحاء العالم. فالفساد الذي يتمثل في سوء استخدام السلطة أو الموارد العامة للحصول على مكاسب شخصية غير مشروعة، يشكل تهديداً خطيراً للديمقراطية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، نستعرض بعضاً من هذه التحديات:

1- نقص الشفافية والحوكمة

الفساد يمثل تحديًا كبيرًا للمؤسسات الحكومية في مختلف أنحاء العالم، فهو يؤدي إلى إفساد النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ويزيد من الفوارق بين الأغنياء والفقراء. ومن أهم التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد هو ضعف الشفافية والحوكمة.

ضعف الشفافية وهو عدم وضوح المعلومات وعدم إتاحتها بشكل عام للجمهور، مما يجعل من الصعب اكتشاف الفساد وتقييم مدى فعالية الإجراءات التي تتخذها المؤسسات لمكافحته. وتتضمن بعض الأسباب الرئيسية لنقص الشفافية في المؤسسات الحكومية:

- عدم وجود قوانين وإجراءات واضحة لحماية الشفافية وتعزيزها.
- عدم توفير البيانات والمعلومات الضرورية للجمهور، وبالتالي يصعب على المواطنين الاطلاع على الأمور التي تتعلق بالمؤسسات الحكومية.
- عدم وجود آليات مستقلة لمراقبة المؤسسات الحكومية وضمان الشفافية والمساءلة.

ينبغي على المسؤولين في المؤسسات نشر المعلومات الصحيحة المتعلقة بوضع المؤسسة المالي والنتائج التي تؤثر على المساهمين والعاملين في المؤسسات، وأن تتوسع مساحة الشفافية الخاصة بالأفراد ومتطلباتها وذلك بمعدل يتناسب مع حجم المسؤولية التي يتحملها الفرد بحيث تقل مساحة الخصوصية التي يتمتع بها الأفراد تدريجياً بمرور الوقت وبما يتناسب مع حجم المسؤولية التي يتحملها الشخص، خاصة في حالات كبار المسؤولين كالنواب والوزراء ورؤساء المؤسسات الرسمية العامة، حيث يفرض القانون مزيداً من المساحة للشفافية عليهم.

تؤثر عدم الشفافية بشكل كبير على زيادة الفوارق بين الأفراد، ويعد عاملاً مؤثراً آخر في عدم المساواة، كما أن عدم توفر بيانات جيدة ودقيقة حول توزيع الدخل والثروة يعوق النقاش العام حول السياسات الاقتصادية والعامة. ويمكن ملاحظة الكثير من الآثار التي يتركها غياب أو ضعف الشفافية على مستوى المؤسسات " (الشفافية الدولية م.، 2021، صفحة 16) هي:

- "يعمل ضعف الشفافية على سيطرة الغموض حول اعمال الإدارة وعدم معرفة العاملين فيها ولأهداف التي تسعى لتحقيقها، لأن العمل المظلم أو المعتم يضعف روح الانتماء لدى العاملين ، وإنتاجيته، إذ يشعر الموظف بأنه ليس جزء مهم من الإدارة كونه لا علم له بما يجري ويحصل فيها.

- يمثل انعدام الشفافية احد معوقات التنمية في الدولة، فعدم اتاحة الفرصة للمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرارات تؤدي إلى قلة وعيهم ومعرفتهم بالخيارات المتاحة لهم وتعمل على غياب العدالة، كون نموذج الإدارة السائد هو المغلق .

- عدم وجود الشفافية في نشر الضوابط والقوانين والتعليمات يعرقل إجراءات العمل الإداري ويكون رهن الاجتهادات الشخصية، مما يفتح الباب امام التلاعب والتزوير وسرقة المال العام.

- غياب الشفافية يتناقض مع مبدا المشروعية وان الجميع سواء كانوا حكام ومحكومين سواسية اما القانون، ويمنح أصحاب الإدارات العليا الفرصة للتهرب من القانون .

- عدم وجود أجواء تسودها للشفافية يحرم القيادات الكفؤة من تولي المناصب العليا وبالتالي هذه المناخ يكون ملائم لصعود الوصولين لتحقيق المكاسب الشخصية على حساب المؤسسة والصالح العام .

- غياب الشفافية يغيب معه خطط النجاح والتطوير والتغييرات التي يفترض على المؤسسات القيام بها، ويعرقل عمل المؤسسة في تقديم الأفضل خدمة للصال العام .

- ضعف الشفافية يضعف من وجود آليات الرقابة وتصبح الهيئات الإدارية تعمل بنطاق اكبر من صلاحياتها القانونية وهذا يكبد المؤسسات الكثير من الخسائر المالية واللوجستية .

لذا تتطلب الضوابط وجود الشفافية من خلال اتاحة الاطلاع على المعلومات الرسمية المعمول بها بوجود الصحافة المستقلة لكي تضمن الأمانة والتواصل والمشاركة في الحياة العامة فهي لا تعتمد فقط على قوانين ومؤسسات وانما على القيم والوعي وقبول المبدأ الذي يجد انه من الأفضل تقسيم السلطة نفسها وتقاسمها وتوزيعها اذا كان يراد ان يتبعها حكم رشيد ، ان كثير من الأنظمة الشعبوية التي تتولى السلطة بوعود القضاء

على الفساد تخفق تحديدا لأنها تميل الى تكديس السلطة وتجاوز الضوابط بدلا من احترام هذه القيمة الأساسية وحتى في البلدان التي تمتعت بتاريخ طويل من الضوابط والقوانين لا يمكن اعتبار هذه الوعود من المسلمات بها على الاطلاق".

أما التحدي الثاني التي تواجهها مؤسسات الدولة في مكافحة الفساد فهو نقص الحوكمة حيث تشير الحوكمة إلى الإطار الذي تتم به إدارة المؤسسات الحكومية، وتشمل القوانين والإجراءات التي تحدد مسؤوليات المسؤولين الحكوميين وتضمن المساءلة الحقيقية عند القيام بأفعال فاسدة.

ظهرت الحاجة الى "الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في اعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من الدول ، فالحوكمة هي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ، كما تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية ، وتهدف قواعد وضوابط الحوكمة الى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة ومن ثم تدقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي الى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة كما ان هذه القواعد تؤكد أهمية الالتزام بإحكام القانون والعمل على ضمان الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة امام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ (عفيفي ، 2013 ، صفحة 13)".

لذا تزداد فرصة حدوث الأزمات في المؤسسات أو الدول التي تقتصر لممارسات حوكمة قوية، وفي هذه الحالة يمكن لأي شخص فاسد من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين أن يسرق المؤسسة أو المال العام على حساب المساهمين او العاملين ومن بين التحديات التي تواجهها المؤسسات الحكومية في حال عدم اعتماد الحوكمة ضمن نظامها المؤسسي العام :

- هو عدم وجود معايير واضحة لاختيار المسؤولين الحكوميين.

- عدم وجود ضمان لنزاهة العاملين.
- عدم وجود الحوكمة يخفي الأخطاء والانحرافات ويوفر مناخ مناسب لاستمرارها.
- غياب الشفافية والموضوعية فيما يتعلق بالجوانب المالية خاصة فيما يتعلق بالقوائم والمستندات المالية لعدم وجود الأنظمة الالكترونية المطبق في العمل.
- عدم وجود الحوكمة يضعف الاستفادة من الرقابة الداخلية والنظام الوقائي الذي يمنع حدوث الأخطاء.

2- عدم القدرة على تطبيق القوانين

يعد موضوع عدم القدرة على تطبيق القوانين واحدًا من التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الحكومية في مكافحة الفساد، يشير هذا التحدي إلى الصعوبة التي تواجهها المؤسسات الحكومية في تطبيق القوانين واللوائح بشكل فعال، وذلك بسبب العديد من الأسباب المختلفة ومنها:

الفساد الإداري: يعد الفساد الإداري أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم القدرة على تطبيق القوانين بشكل فعال. فقد يؤدي الفساد إلى تحويل تطبيق القانون إلى وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية، وبالتالي يصبح من الصعب تطبيق القانون بشكل عادل ومستقل.

عدم وجود الأدوات اللازمة: يمكن أن يؤدي عدم توفر المؤسسات الحكومية للأدوات اللازمة لتطبيق القوانين إلى صعوبة في تطبيقها بشكل فعال في حالة عدم توفر الموارد والتدريب اللازم.

انعدام المساواة في التطبيق: يمكن أن يؤدي عدم المساواة في تطبيق القانون بين المسؤولين عن الفساد والأفراد العاديين إلى عدم الثقة في نظام العدالة. وبالتالي، يتم إيجاد فجوة بين الأفراد والحكومة، مما يؤدي إلى عدم القدرة على تطبيق القانون بشكل فعال.

الضغوط السياسية: يمكن أن تؤدي الضغوط السياسية إلى عدم القدرة على تطبيق القوانين بشكل فعال. وقد يحدث هذا عندما يكون هناك تدخل سياسي في عمل المؤسسات الحكومية. يتناسب الفساد الإداري وغياب التشريعات " فإذا كانت القوانين واضحة وصارمة فإن من السهولة اكتشاف التورط في الفساد ، ويتوقف تطبيق القانون على مصداقية الأجهزة القضائية والرقابية ومدى قدرتها على مكافحة الفساد فالعبرة ليس بدقة القوانين وإنما

في التنفيذ الفعال ، لذلك قد يتحول القانون مجرد حبر على ورق اذا علم المفسد ان عواقب عدم تطبيق القانون لا يعرضه للمساءلة القانونية ، وكلما تضخمت القوانين وتشابكت نصوصه كلما فتح الباب لانتشار الفساد (مسرة ، 2006، صفحة 112)".

3- عدم التكامل والاندماج

يحدث ذلك " بسبب التفاوت الاجتماعي وعدم العدالة في توزيع الدخل مما يضعف مشاعر الانتماء والولاء للوطن وبذلك يندفع الافراد لتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، وتنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في الدول النامية التي تعاني من مشكلة عدم العدالة بين الأقلية حيث يكون الولاء للقبيلة التي ينتمي اليها المسؤول الكبير مما يجعله يدافع عن مصالحها ولو على حساب الآخرين (قوتال و حذيري، 2016، الصفحات 255-256). وان اخطر ما ينتج من نظام الفساد هو "ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب اخلاقيات العمل وقيم المجتمع ، مما يؤدي الى شيوع حالة ذهنية لدى الافراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره ويساعد في اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية ان نلاحظ ان الرشوة والعمولة والسمنة اخذت تشكل تدريجيا مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية الذي لا يجازيه نظام اخر (بن علي ، 2020، صفحة 255)".

4- الثقافة والقيم

يعتبر الفساد والسلوك المنحرف لا ينشأ في غالبيته نتيجة بواعث و دوافع فردية للخروج على الضبط الاجتماعي بل بالعكس" يشكل جنوحا اجتماعيا هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشوئه وتطوره ، فان الأسباب والخلفيات التي تقف وراء ظاهرة الفساد تتمثل بوجود ثنائية من القيم ، هي القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات حول أداء وسلوك الموظفين والتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وادائه في النهاية الى تغليب القيم الاجتماعية غير الرسمية وبالتالي ظهور ممارسات الفساد (ردايدة، 2016، صفحة 2786)"، ويصبح الفساد ثقافة عندما "يحارب القدوة في المجتمع مقابل تجنيد الفاسدين حيث يتم نبذ السلوك النزيه والنظر الى كل شخص لا يستغل منصبه للمنفعة الخاصة على انه شخص غير سوي ويكون عرضة للإهانة من طرف محيطه بل يتم إهانة وإدانة كل شخص يبلغ عن الفساد وعليه فان اخطر ما ينتج من نظام الفساد (بن علي ، 2020، صفحة 255)"، كما تلعب شيوع وانتشار ثقافة اللامبالاة التي

تصدر عن الموظف العام والمتمثلة في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل وتمضية الوقت في استعمال الهاتف واستقبال الزوار والترخي والتكاسل والامتناع عن أداء العمل وعدم احترام مواعيد العمل وافشاء اسرار الوظيفة والجمع بين الوظيفة واعمال أخرى مما ينتج عنه الترهل في الوظيفة العامة وغياب المساءلة والمحاسبة اذ تعد من التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية، فقد تحول الفساد في الوقت الحالي من مجرد مشكلة حكومية إلى ظاهرة مجتمعية بسبب تأثيراته السلبية المتعددة، وأصبح الفساد عائقاً حقيقياً أمام جهود التنمية البشرية، حيث يتعارض مع الأسس والقيم التي تستند إليها الثقافة الإنسانية، ويؤدي إلى استنزاف ثروات الدول وتعطيل الاستثمار، وتدهور نوعية الخدمات العامة الأساسية، كما يضعف ثقة المواطنين بالسلطة ويعطل حكم القانون، ويشكل الفساد أيضاً خطراً كبيراً على أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، حيث يمكن أن يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية تبرر الفساد وتساعد في انتشاره، وعلى الرغم من أن هذه المشكلة تتطلب جهوداً شاملة لمحاربتها، إلا أنها تحتاج إلى تعاون الجميع، وليس فقط الحكومات والهيئات المختصة وأجهزة الرقابة، ويجب أن يكون التعاون بين جميع أفراد المجتمع، وتكامل الأدوار والمسؤوليات في هذا المجال هو الأساس لمحاربة هذه الظاهرة المدمرة التي تهدد استقرار المجتمعات وأمنها.

كذلك "هناك اسباب اجتماعية وثقافية داعمة لحالات الفساد للعديد من بلدان العالم الثالث ومنها العراق، فكثير من القيم واطر البناء الاجتماعي للمجتمعات التي تشكل مجموعها عوائق في بناء نظام او جهاز إداري متطور مثل الولاء للعشيرة والطائفة والمذهب وضعف الولاء للوطن، كل ذلك يتسبب بممارسات غير عادلة وغير أخلاقية مثل المحاباة في انجاز الاعمال والتفرقة في تقديم الخدمة لأفراد المجتمع ومن المعلوم ان انعدام المساواة الاجتماعية هي سمة بارزة في مجتمعات العالم الثالث ناجمة بطبيعتها عن تقشي التخلف وتدني مستوى التعليم (فارس ، 2016).

5- الضغط السياسي

يعد انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية من أهم التحديات التي تواجه العديد من الدول في العالم، ومن بين العوامل التي تؤدي إلى انتشار الفساد في هذه المؤسسات، تأتي الضغوط السياسية على رأس العوامل التي تساهم في هذا الاتجاه.

تتمثل الضغوط السياسية في النفوذ والتأثير الذي تمارسه الجهات الحكومية والسياسية على المؤسسات الحكومية، وهي تتمثل في الإجراءات والتوجيهات التي تصدر من الحكومة والمؤسسات الحكومية والتي تتعلق بالسياسات والمعايير الإدارية والمالية والتشريعات والقوانين، ويتمثل تأثير هذه الضغوط في تغيير النظام الإداري والتشريعات والسياسات التي تنظم عمل المؤسسات الحكومية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحويل المؤسسات الحكومية إلى آلات لانتشار الفساد والرشوة. ويتسبب الضغط السياسي في انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية على عدة مستويات، فمن جانب، يؤدي إلى تحويل المؤسسات الحكومية إلى مؤسسات تعمل بناء على الولاء السياسي بدلاً من الكفاءة والشفافية، ويتم اختيار الموظفين والمديرين بناءً على العلاقات السياسية وليس بناءً على الكفاءة والخبرة. ومن جانب آخر يؤدي الضغط السياسي إلى تخفيض مستويات الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية وبالتالي تقليل الرقابة على عمل هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة فرص وقوع الفساد والرشوة. كما يقوم السياسيون " باستغلال مواقع النفوذ السياسي الممنوحة لهم من خلال توجيه القرارات والسياسات والتشريعات لتحقيق مصالح خاصة لهذه الطبقة أو احد أطرافها أو الموالين لها والاثراء غير المشروع من السلطة أو الحصول على الرشاوي وتشييعها مقابل منع استخدام أو امتلاك أراضي الدولة أو عقود أو امتيازات أو تراخيص أو موافقات تجارية اذا تصبح الخزينة العامة بنكا خاصا لهذه النخبة بما يشمله من مغالاة في الصرف على أمور ترفيهية ذاتية ترافقها عمليات تهريب للأموال العامة وبشكل سري الى البنوك أو استثمارات خارجية (محمد ، 2019 ، صفحة 312)".

ثامنا: الحلول المقترحة لمواجهة التحديات

1- زيادة الشفافية والحسابية وتحسين الرقابة

تلعب الأجهزة الرقابية دورا مهما في مكافحة الفساد والارتقاء بأداء الجهاز الحكومي وهذا يتطلب ان تعمل هذه الأجهزة على تحقيق الإصلاح الإداري والمالي والقضاء على مظاهر الفساد المختلفة ، وتطوير السياسات الإدارية ونظرا لأهمية وجود هذه الأجهزة " فقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 في المادة 36 على تشجيع الدول المصادقة على الاتفاقية الى انشاء هيئة متخصصة في مكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية وفقا للنظام القانوني للدولة وتقوم بدور فاعل ومتخصص في مكافحة الفساد في الدولة دون الخضوع لأي تأثير كان وتوفير كافة الإمكانيات البشرية والمادية والدعم اللازم لضمان قيامها بمهامها على الوجه المطلوب بل ومنح هذه الأجهزة والهيئات استقلالية كاملة عن السلطة التنفيذية حتى تتمكن من ممارسة دورها على اتم وجه وتزويد

هؤلاء الأشخاص او موظفي تلك الهيئات ما يلزمهم من التدريب والموارد المالية لأداء مهامهم (الامم المتحدة : مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2004، الصفحات 26-27)".

وتتضمن الشفافية مجموعة من الأسس والمعايير التي تعمق بيئة النزاهة منها:

- " المحاسبة: وهي خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم واعمالهم ويتمثل ذلك بمسؤولية من يشغلون الوظائف العامة امام مسؤوليهم المباشرين وحتى قمة الهرم في المؤسسة، أي الوزراء ومن هم في مراتبهم الذين يكونون مسؤولين بدورهم امام الهيئات الرقابية المختلفة القائمة في النظام السياسية وفي مقدمتها البرلمانات التي تتولى الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية.

- المسائلة: هي واجب الموظفين العامين سواء اكانوا منتخبيين او كانوا معينين وتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها حتى يتم التأكد من ان عملهم يتفق مع القيم الديمقراطية واحكام القانون.

- النزاهة: وهي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل ومن واجب الذين يتولون مناصب عامة عليا الكشف او الإفصاح عن ممتلكاتهم قبل تولي المنصب والاعلان عن أي نوع من تضارب المصالح الذي قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة التي تقع في اطار مناصبهم، تشمل هذه المنظومة من القيم أيضا حرص الموظف العام على عدم تلقي أي مقابل مالي من مصدر خارجي للقيام باي عمل يؤثر على المصلحة العامة او يؤدي الى هدر بالمال العام (داود ، 2006، صفحة 141)".

- "الإفصاح عن المعلومات وتعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومة اللازمة عن اعمال الإدارات العامة وعن الإجراءات واليات تقديم الخدمة الى المواطن حتى لا تبقى هذه المعلومات وسيلة من وسائل الاستغلال لهؤلاء المواطنين، يرتبط بذلك تعزيز مفهوم المواطنة التي ينبغي ان تكون أساسا للعلاقة بين المؤسسات العامة والجمهور وبين السلطة والمواطن والتي تقوم على الحقوق والواجبات المتبادلة بينهما.

- اعتماد مدونات سلوك ومواثيق شرف او اخلاقيات العمل في إطار المؤسسات العامة، تحدد للعاملين فيها مجموعة السلوكيات والقيم التي ينبغي مراعاتها في اثناء أداء مهامهم وفي علاقتهم بالجمهور وربط هذه المواثيق

بنظام واضح فضلا عن تطبيق مبدأ الثواب والعقاب من خلال إعطاء المكافآت والحوافز للملتزمين وفرض العقاب على المخالفين وهو ما يعزز قيم النزاهة في العمل العام ويعزز كذلك ثقافة محاربة الفساد.

- تعزز هذه العناصر المختلفة بيئة النزاهة والقيم الأخلاقية في الحياة العامة التي ينبغي ان تدعم أيضا بإحكام القوانين ووسائل المراقبة التي تجعل من مظاهر الفساد امرا محفوقا بالمخاطر وذا تكلفة باهضة للفاستين (احمد، 2013، الصفحات 7-8).

ان الشفافية تكمن أهميتها في كونها قناة مفتوحة للاتصال بين الإدارة وأصحاب المصالح وتعد أداة مهمة في محاربة الفساد، كما ان الشفافية ضرورة في حياة المجتمعات وعلاقتهم مع بعضهم البعض، كما انها ضرورية أيضا بالنسبة للمنظمات حتى لا تكون المنظمة غامضة في توجهاتها اتجاه العاملين مما يؤدي الى تقليل روح الانتماء فالمكاشفة وايضاح المعلومات تعزز الولاء لديهم باعتبارهم جزء من المنظمة "وتتمثل أهمية الشفافية في النقاط التالية " (بن احمد، 2021، صفحة 128) :

- تعزز من الرقابة بحيث يصبح كل شيء واضحا ضمن قواعد العمل وانظمته.
- تعد الشفافية وسيلة للتطوير الإداري كهدف تعمل على تحقيقه مما يتطلب إعادة النظر المستمر بالأنظمة والإجراءات المستخدمة التي تكون خاضعة للمتايعة من مختلف الجهات التي تتعامل معها المنظمة.
- تحقق الشفافية للعاملين امانا وتشجع على استغلال أفضل ما لدى العاملين من طاقات حيث يكون الأداء بشكل أفضل وأكثر وضوحا.
- تجعل الموظف اكثر حذرا وحرصا خشية المساءلة وتجعله في وضع افضل لتخطيط نشاطاته ومراجعة حساباته وبالتالي يكون سلوكه اكثر رشدا وابعد عن الفساد بالإضافة الى ان الشفافية تقلل التجاوزات ، من خلال تقليل الغموض والضبابية وتسهم في القضاء على الفساد ، والشفافية تعمل على توفير الوقت والتكاليف وتجنب الازبائك والفوضى في العمل و اختيار قيادات إدارية تتصف بالموضوعية والانتماء للمؤسسة والصالح العام وبذلك فالشفافية مهمة لجميع المنظمات".

2- تطوير القوانين والتشريعات

تعد هذه الوسيلة اهم وسال مكافحة الفساد على الاطلاق فالتشريع هو الأساس الذي تبنى عليه كل مفاصل ووسائل مكافحة الفساد ،" كما ان الشفافية لا يمكن إقرارها والعمل بها الا بقوانين وتشريعات تنظمها وتفرضها

وضمن ظروف النزاهة للموظف كالرواتب المجزية التي لا تفر الا بقوانين ، وعليه لابد من السلطة التشريعية ان تتبنى في حدود موضوع مواجهة الفساد أساس العمل على اصدار تشريعات واضحة تسد مخارج الفساد ومداخله وتلك تتطلب القيام بدراسات لبعض اهم صور الفساد المتفشية وإيجاد الحلول لها وترجمتها بقوانين مثل دراسة ظاهرة الرشوة والمحسوبية والوساطة في التعيينات وإيجاد الحل التشريعي لها (قوتال و خذيري، 2016، صفحة 262)". وتطوير القوانين والتشريعات لمكافحة الفساد يعد أمراً حاسماً للغاية في بناء مجتمع عادل ومزدهر لذا يجب اعتماد مجموعة من الإجراءات لتعزيز جهود مكافحة الفساد من خلال التشريعات وهي " (الامم المتحدة: مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2013، صفحة 126):

- سن قوانين مكافحة الفساد: ينبغي وضع قوانين صارمة تجرم الأنشطة الفاسدة وتحدد العقوبات الصارمة التي يتعرض لها المتورطون في الفساد. يجب أن تكون هذه القوانين شاملة وتشمل مختلف جوانب الفساد، مثل الرشوة، واستغلال النفوذ، وتبييض الأموال، وتجارة المؤثرات العمومية.
- الشفافية والوصول إلى المعلومات: يجب وضع تشريعات تلزم المسؤولين الحكوميين والمؤسسات العامة بتوفير المعلومات بشكل شفاف وسهل الوصول إليه. يجب أن يتمكن المواطنون من مراقبة أنشطة الحكومة ومؤسساتها وفحص العمليات المالية واتخاذ إجراءات قانونية في حالة وجود شبهات فساد. يمكن أن تساهم القوانين والتشريعات في تحسين مستوى الشفافية والحكم الرشيد عن طريق توفير معايير وإجراءات واضحة تنظم عمل الحكومة والمؤسسات العامة. يمكن أن يتطلب ذلك نشر المعلومات العامة وتعزيز حقوق الوصول إلى المعلومات
- حماية المبلغين عن الفساد: يجب وضع تشريعات تحمي المبلغين عن الفساد وتوفر لهم وسائل آمنة للإبلاغ عن الفساد دون أن يتعرضوا للانتقام أو التشهير. يمكن توفير آليات للتبليغ المجهول وتقديم مكافآت مالية للمبلغين الذين يساهمون في كشف الفساد.
- تعزيز المراقبة والرقابة: يجب وضع تشريعات تدعم وتعزز الرقابة على الجهات الحكومية والمؤسسات العامة. يمكن تعزيز الدور الرقابي للجهات المستقلة.
- إنشاء هيئات رقابية: يمكن أن يؤدي تطوير القوانين إلى إنشاء هيئات رقابية مستقلة وفعالة، مثل هيئات مكافحة الفساد، للتحقيق في الشبهات وتقديم التقارير واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الفساد. يجب أن تتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية والسلطة والموارد اللازمة لأداء وظائفها بفاعلية.

- تشديد العقوبات: يجب أن توفر القوانين العقوبات الرادعة للأفعال الفاسدة. يجب أن تتم معاقبة المرتكبين وتطبيق القانون بشكل عادل ومن دون تمييز، سواء كانوا مسؤولين حكوميين أو أفرادًا في القطاع الخاص.
- تعزيز التعاون الدولي: يجب أن تدعم القوانين والتشريعات التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك التبادل الفعال للمعلومات والتعاون في التحقيقات واسترداد الأصول المنهوبة. يمكن أن تساعد الاتفاقيات الدولية والمبادئ التوجيهية في إطار الأمم المتحدة على تحقيق ذلك".

3- تعزيز دور المجتمع المدني

يعرف المجتمع المدني بأنه المجتمع الذي يتكون من مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة، والتي تسعى لتحقيق أهداف متعددة بصورة مستقلة عن سلطة الدولة. ومن بين تلك الأهداف السياسية، المشاركة في عملية صنع القرار، ويمثل ذلك بعض الأحزاب السياسية. ومن بين الأهداف النقابية، الدفاع عن مصالح أعضائها. ويوجد أيضًا أهداف ثقافية مثل اتحادات الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية التي تسعى لنشر الوعي الثقافي وفقًا لاتجاهات أعضاء كل جماعة. ويتضمن المجتمع المدني أيضًا الأهداف الاجتماعية مثل المساهمة في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية، ويتصدر تلك الأهداف التنمية البشرية. وتعين على المجتمع المدني "ان يقوم تجاه الحكومة بدور النقد والدعوة باسم المصالح غير الممثلة او الممثلة تمثيلا ناقصا، وعندما تخفق الحكومة اما لشدة ضعفها او لاستحالة حل المشاكل عن طريق التخطيط الموازي او الفوقي فان المجتمع المدني يتدخل ويستطيع ان يعبئ الناس وتوعيتهم الى اثار الفساد المدمرة ، والمجتمع المدني يستطيع ان يضمن عدم اهمال مصالح أولئك الذين تدعي الحكومة تمثيلهم ، فالفئات المتعددة التي تشكل المجتمع المدني هي التي تستطيع تحذير الحكومات وضمان مكافحة الفساد لما فيه مصلحة والاميين وغير المنظمين والضعفاء ، كما يقوم المجتمع المدني بدور الرقيب والمنبه والطليعة التي تضمن ضبط الحكومة وضبط القطاع الخاص بقدر اقل (ايجن ، 1998، صفحة 92)" ويبرز دور المجتمع المدني " من خلال الاتي (هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، 2020، الصفحات 95-96):

1- التوعية

- تصميم برامج توعوية خاصة لتوضيح مضامين الفساد ومظاهره ومخاطره وأثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته.
- إعداد (منشورات، برامج إذاعية، حلقات تلفزيونية، ورش عمل....) لتعريف المواطنين بالفساد ومظاهره.
- تصميم برامج خاصة لآليات تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى المتعلقة بقضايا الفساد.

2- الرقابة

- تطوير آليات الرقابة الوقائية من الفساد.
- تطوير آليات الرقابة اللاحقة.

3- المتابعة

- متابعة التقارير والبلاغات والشكاوى الخاصة بقضايا الفساد.
- متابعة نتائج التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد لدى الجهات المعنية.
- متابعة الإجراءات والتدابير الخاصة باسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد

4- المشورة

- المشورة في رسم السياسات لمكافحة الفساد.
- المشورة في تنفيذ الخطط لمكافحة الفساد.
- المشورة في تصميم البرامج لمكافحة الفساد.

5- مراجعة التشريعات والتقارير

- المشاركة في مراجعة التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد.
 - المشاركة في إعداد تشريعات تكافح الفساد.
 - المشاركة في دراسة وتقييم التقارير الخاصة بقضايا الفساد.
- 6- دعم وتوفير قواعد البيانات وتوفير المصادر والموارد لمكافحة الفساد**

- جمع وتوفير قواعد بيانات بمظاهر الفساد.
- توفير دراسات وموارد علمية لمكافحة الفساد.

7- تنفيذ حملات ضغط ومناصرة وتأثير لمكافحة الفساد

- حملات ضغط ومناصرة في قضايا محددة.
- حملات ضغط ومناصرة لإقرار تشريعات، او تعديل تشريعات لتعزيز مكافحة الفساد.

8- بناء شبكات وتحالفات لمكافحة الفساد

- بناء شبكات محلية لمكافحة الفساد.
- التشبيك على النطاق الإقليمي والدولي لمكافحة الفساد.

9- دعم السلطة المركزية في مكافحة الفساد

- التشبيك والتعاون مع هيئة مكافحة الفساد.
- إعداد تقارير استقصائي حول شبكات الفساد وتقديمه للجهات الحكومية ذات الصلة.
- إعداد مدونات السلوك للعاملين في القطاع الحكومي للوقاية من حالات الفساد.

10- المساءلة المجتمعية

- تفعيل المساءلة المجتمعية كرافعة أهلية لمكافحة الفساد.

تنفيذ أدوات المساءلة المجتمعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد (جلسات الاستماع، بطاقات التقييم المجتمعي، تتبع الإنفاق الحكومي، موازنة المواطن، ميثاق المواطن، بطاقات تقرير المواطن).

ينبغي تطبيق مبدأ المشاركة والمسؤولية المجتمعية وقوة التأثير لمنظمات وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الاعلام في المساهمة في خلق بيئة عمل خالية من الفساد، فمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني تعد طرفاً أساسياً في مكافحة الفساد بتقديمها للدعم اللازم للمنظمات والمؤسسات العامة وممارستها التأثير عليها للدفع بعملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي اضافة الى الدور المهم الذي تلعبه في زيادة الوعي في اوساط المجتمع ونشر ثقافة محاربة الفساد بكل أنواع ، وتوضيح اثاره السلبية على المؤسسات والمجتمع باستخدام مختلف وسائل الاتصال .

تاسعا: الفساد السياسي في العراق بعد عام 2003

بموجب النظام السياسي العراقي الذي تشكل بعد عام 2003 تتضمن عملية تشكيل الحكومة بعد الانتخابات أحزاباً تتنافس على النفوذ في كل وزارة من الوزارات العراقية وعلى الموارد التي تخضع لإدارتها ويعمل هذا النظام بمثابة اتفاق للنخبة فهو يضمن مكافأة الأحزاب على مشاركتها في العملية الانتخابية بان تغدوا أطرافاً في حكومات الوحدة الوطنية ، وهذه الديناميات التي وضعت في الأصل لإضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد في اعقاب تغيير النظام السياسي ، في السنوات الأولى من وجود هذا النظام تركز قدر كبير من الاهتمام السياسي على المستويات القيادية العليا للدولة الرسمية وقد تنافست الأحزاب على الرئاسة الثلاثية المتمثلة في مناصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان وكذلك على التعيينات الوزارية ورؤساء اللجان النافذة وخلال تلك السنوات كان التحكم بمسألة تعيين وزير بحد عينه يعني الحصول على سلطة على الوزارة ذات الصلة ، وعلى مدار سنوات دفعت الأحزاب السياسية العراقية بمسألة تسييس المؤسسات الدولية الرسمية لتشمل النظام الإداري

للدولة ، وعبر المؤسسات الحكومية من الوزارات الى اللجان المستقلة تُنصب الأحزاب الاشخاص الموالين لها في مناصب يخدمون فيها مصالح الحزب قبل مصالح الدولة او الشعب العراقي بعامتة، ويُعد نظام الدرجات الخاصة احد المجالات التي اكتسبت فيها هذه المنافسة على المناصب العليا في الخدمة المدنية أهمية خاصة ، فقد هيمن مئات المسؤولين في نظام الدرجات الخاصة المُسيسة المنتشرين في جميع المؤسسات الرسمية للدولة على الحكومة العراقية وظلوا بمأمن من المحاسبة منذ عام 2005 ولحد الان ، وفي التنافس فيما بينهم يُسخر أصحاب الدرجات الخاصة أصول الوزارات التي يعملون فيها لصالح الأطراف التي يمثلونها (دودج و منصور، 2021، صفحة 3) وللفساد في العراق اثاره الكبيرة على الفرد والمجتمع على حد سواء اذ أدى الفساد الى نخر جسد الدولة العراقية الذي انعكس الى ضعف كبير جدا في الخدمات الأساسية المقدمة الى المواطنين والتي من أهمها توفير الماء الصالح للشرب والكهرباء والخدمات الصحية والسكن والى تناقص في مفردات البطاقة التموينية التي تزودها الحكومة للمواطنين ، وساهم الفساد في افقار الشعب العراقي وبطالته وحرمانه من حقوقه ، وذلك لان الفساد في العراق يتصف بانه فساد مشرعن يتسبب بتبديد أموال الشعب العراقي من خلال انفاق الرئاسات الثلاثة ما نسبته 40% من موازنة الدولة و رواتب المسؤولين في العراق لشهر واحد تعادل رواتب الرئيس الصيني لمدة 16 سنة ، وهذا الهدر في المال العام يتسبب في افقار الشعب ويتسبب في ارتفاع معدلات البطالة التي تعتبر رقم واحد في ازدياد الفقر ، وذلك لان 70% من أموال الموازنة السنوية المتأتية من إيرادات النفط تنفق على النفقات التشغيلية للحكومة على حساب تنمية القطاع الصناعي والزراعي الذي يوفر فرص عمل للناس ومصدر رزق حاجاتهم من ضرورات العيش ، ومن اضرار الفساد انه يضعف بل يعدم الثقة بالحكام ويساهم في تدني كفاءة الاقتصاد العام اذ انه يحد من الموارد المخصصة للاستثمار ويسء توجيهها او يزيد من كلفتها ، وكذلك اضعاف الجودة في البنية التحتية العامة ، كما يضعف من حجم ونوعية موارد وتدفقات الاستثمار الأجنبي وهذا بدوره يسهم في تدني إنتاجية الضرائب وتراجع مؤشرات التنمية البشرية فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة (ابراهيم و عبد الامير ، 2018، الصفحات 129-130).

الا ان الفساد السياسي الذي كان جوهر النظام السياسي بعد عام 2003 اصبح اليوم اكثر أهمية بكثير لتماسك الدولة وعملها اليومي اذ يجرى هذا الفساد الممنهج ويُجاز على مستوى النخبة ، فالأمر ينطوي على قرار جماعي وليس فرديا لإتاحة الوصول غير العادل على موارد الدولة لصالح الطبقة الاكمة بأكملها ووفقا لتعريف منظمة الشفافية الدولية فان الفساد السياسي هو التحايل على السياسات والمؤسسات والقواعد الإجرائية في تخصيص

الموارد والتمويل من قبل صناع القرار السياسي، الذين يسيئون استخدام موقعهم للحفاظ على سلطتهم ومكانتهم وثروتهم وقد ادى الفساد تحت مظلة السياسة الى ربط القيادة العراقية بعد عام 2003 ببعضها البعض في وحدة شاقة ومتأهبة ويتحمل الفاعلون الدوليون مسؤوليتهم الخاصة عن نمو الفساد وتفشيه بعد عام 2003 فقد لعبت سلطة الائتلاف المؤقتة دورا محوريا في وضع الاطار الذي يمكن فيه للفساد تحت مظلة السياسة ان يزدهر وادى الاستخدام غير المدروس لأموال تمويل إعادة الاعمار والرغبة في تحقيق نتائج سريعة في إساءة استعمال النظام خلال هذه الفترة وهذا واحد من الموروثات العديدة التي لفتها سلطات الاحتلال (دودج و منصور ، 2021 ، صفحة 11).

وعوامل أخرى تعد مؤشرا على ظهور الفساد الإداري في العراق هو تراجع الإنتاجية في الدوائر الحكومية ، ضعف المستوى المعيشي للأفراد ، تدني أجور العاملين الامر الذي أدى بشكل عام الى عرقلة النمو الاقتصادي ، كذلك ضعف الرقابة والإجراءات المتبعة في متابعة عملية سير المناقصات الحكومية التي في الاغلب تصبح احد وسائل الثراء للفاستين نتيجة غياب النظام القانوني المحاسبي ، كذلك موضع الترقيات الوظيفية واستلام المناصب الإدارية العليا لا تكون في الغالب مبني على الكفاءة والجدارة بل على من يدفع اكثر وهذا سائد في الدوائر الحكومية العراقية ويتم تفضيل المرشحين كذلك تبعا لموالاتهم لأحزاب سياسية معينة الامر الذي ساهم وبشكل كبير في تفشي هذا الوباء في المجتمع ، أيضا ضعف السياسات واللوائح الإدارية وغياب الشفافية تكون مبرر لدى ضعاف النفوس في استشراف الفساد الإداري، امر اخر هو وجود عدة أحزاب سياسية وموالاة الافراد للقائد السياسي اكثر من انتمائهم للوطن الامر الذي أدى الى استغلال ذلك من قبل رموز الأحزاب بتضليل الراي العام وبأجندتهم وبرامجهم الوهمية في سبيل كسب الأصوات الشروع في تقديم المصلحة الخاصة على خدمة المجتمع ، كذلك وجود تعددية في المجتمع العراقي استغلها من في السلطة لتوزيع المناصب القيادية حسب الولاءات السياسية والعرقية والدينية وهذا منافي لمبدأ الكفاءة في العمل الامر الذي ساعد في تفكيك وحدة المجتمع وتزايد المطامع الشخصية وتفضيلها على خدمة الاتباع من المرجعيات السياسية والدينية والقبلية (عبدالله ، 2021 ، صفحة 269). وكشف مؤشر مدركات الفساد في العالم لعام 2022 ان العراق احتل المرتبة السابعة عربيا والـ 157 عالميا لأكثر الدول فسادا بين 180 دولة مدرجة على قائمة منظمة الشفافية الدولية (الشفافية الدولية ، 2022).

لذا يمكن ان نوجز ابرز ظواهر الفساد في العراق والتي لها تداعيات كبيرة في ارتفاع معدلات الفساد:

- " تعطيل القوانين والتعليمات وانتشار الفوضى والعشوائية في اشغال الوظائف العامة واسنادها الى محدود الكفاءة.
- تشكيل لجان (المنافسات، المشتريات، الاستيراد، ووضع جداول الكميات والتسعير) من غير ذوي الاختصاص.
- شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.
- شيوع ظاهرة الرشوة حتى انها أضحت من جملة المستمسكات المطلوبة في أي معاملة.
- المحسوبية والمنسوبية والولاء في شغل الوظائف والمناصب بدلا عن الجدارة والكفاءة والمهارة المهنية والنزاهة.
- غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.
- ضعف أداء الرقابة فهي لا تعدو ان تكون شكلية اما نتائجها فتهمل (سليمان و عطوان ، 2012، صفحة 119).

عاشرًا: آليات مكافحة الفساد في العراق

يمثل الفساد مشكلة جوهرية تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوض الثقة بين المؤسسات والمواطنين، لذا شرعت الحكومات التي توالى في العراق قوانين لإنشاء مؤسسات تكون مهمتها مكافحة الفساد والد من تأثيره على المجتمع ومن هذه المؤسسات.

1- ديوان الرقابة الاتحادي

يعد ديوان الرقابة المالية احد الاعمدة الثلاثة التي تعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق ، ويُعد الديوان بموجب قانون المجلس الأعلى للرقابة المالية رقم (6) لسنة 1990 السلطة العليا للمراجعة المالية في العراق ويؤدي اعماله للكشف عن الاستغلال والتبذير وسوء استخدام المال العام مما يؤدي الى مكافحة الفساد وممارسة النزاهة ، وتم إعادة تشكيله بموجب الامر (77) لسنة 2004 بصفته مؤسسة عامة مستقلة تساعد في تعزيز الاقتصاد وفاعلية ومصداقية الحكومة العراقية وقدرتها على إدارة مواردها (عبود، 2011، صفحة 164).

2- هيئة النزاهة

إنشأت هيئة النزاهة بموجب الامر (55) لسنة 2004 مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي او الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق اهداف شخصية او سوء استخدام الأموال العامة من خلال وضع أسس ومعايير للأخلاق الخدمة العامة، وثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.

3- مكاتب المفتشين العموميين

إنشأت مكاتب المفتشين بموجب الامر (57) لسنة 2004 في الوزارات كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والاشراف على أداء الوزارات ومنع وقوع اعمال التبذير والغش وإساءة استخدام السلطة والحيولة دون وقوعها وتعمل من خلال تقديم التقارير الى الوزير (راهي ، 2009، صفحة 21) ، بعد ذلك تم صدور قانون رقم (24) لسنة 2019 بحل مكاتب المفتشين العموميين وإلغاء امر سلطة الائتلاف المؤقتة أعلاه (جريدة الوقائع العراقية ، 2019).

المصادر والمراجع

- ابن منظور. (1993). *لسان العرب* (المجلد ط1). بيروت: دار صادر.
- ابراهيم انيس . (2004). *المعجم الوسيط* . القاهرة: دار النشر الدولية
- رمزي محمود ردايدة . (2016). *الفساد السياسي والاقتصادي في ظل العولمة. مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، ملحق 6.*
- محمد حليم ليمام . (2011). *ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الاسباب والاثار والاصلاح*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
- احمد ابو دية واخرون . (2014). *الفساد السياسي في العالم العربي*. منشورات الائتلاف من اجل النزاهة . امان .
- سالم عبد الحسن . (2007). *الفساد يقوض التنمية ويشوه السوق*. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 1 .
- قاسم علوان ، و سهاد عادل. (2014). *الفساد الاداري والمالي المفهوم-الاسباب-الاثار-وسائل المكافحة*. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية.
- مصطفى كامل السيد. (2004). *الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية* (المجلد ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبدالله حسين محمد. (2019). *الفساد السياسي نظرة تحليلية*. مجلة الجامعة الوطنية.

- عزمي الشعبي . (2004). *الفساد: دراسة حالة فلسطين في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- منظمة الشفافية الدولية . (2021). *منظمة الشفافية الدولية. اخضاع السلطة للمحاسبة استراتيجية عالمية لمكافحة الفساد*.
- عبد الغفار عفيفي . (2013). *الاساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد*. جامعة نايف للعلوم الأمنية .
- انطوان مسرة . (2006). *دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد*. مجلة المستقبل العربي (العدد 310).
- ياسين قوتال، و حنان خديري. (2016). *اثار الفساد الاداري على عمل المؤسسات الكومية وسبل معالجتها*. مجلة القوق والعلوم السياسية.
- لقرع بن علي . (2020). *نظام الفساد كودة تحليل لدراسة النظم السياسية العربية*. مجلة المستقبل العربي.
- رمزي محمود ردايدة. (2016). *مصدر سابق الذكر*.
- لقرع بن علي . (2020). *مصدر سابق الذكر*.
- علي احمد فارس . (2016). *الفساد الاداري نموذجا*. تم الاسترداد من مركز المستقبل للدراسات والبحوث: www.mcsr.net
- عبدالله حسين محمد . (2019). *الفساد السياسي نظرة تحليلية*. مصدر سابق الذكر.
- الامم المتحدة : مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2004). *اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد*.
- عماد الشيخ داود . (2006). *الشفافية ومراقبة الفساد ، في مجموعة باحثين :ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (المجلد 2)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ايمن احمد. (2013). *الفساد والمسائلة*. الاردن: مؤسسة فريدرش.
- عادل بن احمد. (2021). *دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الاداري*. المجلة العربية للإدارة.
- ياسين قوتال ، و حنان خديري. (2016). *مصدر سابق الذكر*.
- الامم المتحدة: مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2013). *دليل تشريعي لتنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد*.
- بيتر ايجن . (1998). *دور المجتمع المدني: مشاركة في كتاب الفساد ومبادرات تحيين النزاهة في البلدان النامية*. برنامج الامم المتحدة.
- هينة مكافحة الفساد الفلسطينية. (2020). *مكافحة الفساد : تحديات وحلول*. فلسطين.
- توني دودج، و ريناد منصور. (2021). *الفساد تت مظلة السياسة وعوائق الاصلاح في العراق، ورقة بحثية مقدمة الى برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا* . لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية.

ياسر علي ابراهيم ، و عدنان عبد الامير . (2018). دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد العام 2003. مجلة قضايا سياسية.

توني دودج ، و ريناد منصور . (2021). مصدر سابق الذكر.

فاطمة عبدالله . (2021). اسباب الفساد الاداري واثاره وسبل اصلاحه. المجلة الاكاديمية للاباث والنشر.

الشفافية الدولية . (2022). العراق السابع عربيا وال 157 عالميا بين الاكثر فسادا. تم الاسترداد من <https://elaph.com>

سالم سليمان ، و خضير عطوان . (2012). الفساد السياسي والاداء الاداري : دراسة في جدلية العلاقة. مجلة دراسات سياسية

محمد سالم عبود. (2011). ظاهرة الفساد الاداري والمالي مدخل استراتيجي للمكافحة. بغداد: دار الدكتور.

محمد غالي راهي . (2009). الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته. مجلة الكوفة . العدد 2.

جريدة الوقائع العراقية . (2019). العدد 4560.